وسيأتي له نظائر لكن هذا انما استكرهوا لان التوهم انما يقع
فيما هو شايع كثير كزيادة الباء في خبر ليس مثلا ولا كذلك
انما ذاك الجار فانه في نفسه ضعيف قليل فكيف يعطف على
نزهه فان قيل لو جعل الواو في مثل هذا الموضع للعطف لزم
في مثل قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى العطف
على معمولي عاملين مختلفين لان الليل مجرور بالواو والنهار
يفعل القسم وهو حال بزمان الاستقبال قلنا اجاب الملخص
بعض الزمخشري بان الواو لما نابت عن الباء وفعل القسم يجب
ان يجر معها ذكر الفعل صارت كانها هي العاملة نصبا وخفضا
وكان العطف على معمول عامل واحد مثل ان زيدا قام وقعد
فاعترض عليه بوجهين احدهما ان هذا ينتقض بما
اذا صرح بحرف القسم وفعله كقوله تعالى فلا اقسم بالخنس
الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان
الصبح معطوف على مجرور الباء واذا تنفس على منصوب الفعل
وثانيهما انه يلزم تقييد القسم بالظرف وليس كذلك بل هو
مطلق وجواب ابن الحاجب بجعل الظرف حالا من الليل لا رفع
الفساد لان الحال ايضا قيد للفعل بل يزيده لان الحال في
المعنى حكم على صاحبه فيلزم الاخبار بظرف الزمان عن خبر
الحدث مثل الليل في وقت الغشيان والاوجه ما ذكره صاحب
اللباب ان اذا اسم بدل من الليل كما تقول اذا يقوم زيد اذا
يقصد عمرو يعجبني وقت قيام زيد وقت قصود عمرو او منتقل
عنها في محذوف يقدر بقدر فعل الليل اي وعظمة الليل وقت
وغشيان الليل وهو قليل الجدوى جدا انتهى وما ذكره من

النقض

التنقض على الزمخشري لا يتجه الا على الضعيف ان العطف
على الليل واما اذا قلنا بالاصح ان العطف على الخنس فلا
يظهر العطف على معمولي عاملين مختلفين فليتامل الوجه
الثالث الحمل على اضمار حرف القسم كما مر الحال الثاني ان
تبقيها على معانيها وتقدرها بالموالف من هذه الحروف
فتكون حينئذ في حيز الرفع بالابتدا والخبر على ما مر ذكره
القاضي البيضاوي وفيه رد على الكشاف حيث لم يجعل
لما محلا من الاعراب قال العصام ولك ان ترفعها بالابتدا
والخبر من غير تاويل فيقدر للابتدا او الخبر ما يوالف منه
المخدوف به قال ولا يخفى ان المؤول بالموالف لا يخص بالرفع
بل يجعل النصب او الجر بكونه مقسما به اذ الموالف احق بكونه
مقسما به من البسايط الحال الثالث ان يجعلها مقسما
بها فتكون ج كل كلمة منصوبة او مجرورة على اللغتين في الله
لافعلن فتكون جملة قسمية بالفعل المقدر له كما ذكره القاضي
قال العصام واراد بالكلمة ما يذكر في افتتاح كل سورة وايات
مجموع المذكور مقسم به ومستحق الاعراب واحدا كل كلمة وكيف
كان يلزم من جعل كل كلمة مقسما بها اجتماع الجر من قسم على
مقسم به واحد اللهم الا ان يقال لما استحق المجموع اعرابا وكان
جزء منه يصلح له ينبغي ان يعتبر الاعراب في كل جزء كما في قام
القوم ثلاثة حيث اجرى اعراب الحال على كل ثلاثة مع انها
معا حال بتاويل مفصلا بهذا التفصيل وقس عليه الرفع
بالابتدا والخبر ان فيما مر يقال جعلها مقسما بها مختص
بالنصب والجر بل يحتمل الرفع بالابتدا فيكون التقدير اقسم فعلي

Copyright © King Saud University